جهود الحكومة في دعم المرأة العاملة

لعل اليمن مثل غيرها من الدول التي أدرجت قضايا المراة والنهوض بها ضمن الاولويات في مخططاتها التنموية، من خلال تعزيز دور الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المانحة المهتمة بقضايا المراة، ومن خلال توقيع الحكومة اليمنية على معظم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة، والقضاء على العنف ضد المرأة وسعت الي تشكيل فريق وطني المكونات الاساسية للاستراتيجية الوطنية لعمل المرأة والتي تضمنت أربع استراتيجيات وحوت عددا من الاهداف المباشرة

الاستراتيجية الاولى

زيادة فرص تشغيل المرأة في سوق العمل ضمن المتغيرات الاقتصادية ولتحقيق تلك الزيادة ينبعنى العمل على:-

- زيادة عدد النساء العاملات في القطاع الخاص.
- توفير الخدمات العامة لتحفيز المرأة على التشغيل الذاتي.
- توفير الدعم للمرأة العاملة في القطاعين الزراعي والسمكي
- إزالة العقبات امام المعاقة للوصول الي فرص العمل والتدريب اللازمين
- انشاء قاعدة بيانات المرأة وربطها بقاعدة معلومات سوق العمل التنسيق بين الجهات المعنية لمعالجة الثغرات في البيانات والاحصائيات.

الاستراتيجية الثانية

زيادة القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل من خلال التأهيل و التدريب.
يتم تحقيق هذه الاستراتيجية عن طريق :

- خفض معد ل أمية المرأة العاملة.
- تطوير المهارات للمرأة لتمكينها من المشاركة في التطلعات الحديثة الجاذبة للعمالة مثل السياحة والتكنولوجيا والصناعات التحويلية والالكترونية.
- ضمان مشاركة المراة في البرامج التدريبية المختلفة وتحقيق الاستفادة القصوي منها وتمكينها من المهارات الاقتصادية في مجالات الادارة والمحاسبة والتسويق وغيرها.
- تفعيل دور اصحاب العمل في فتح المجال أمام المرأة العاملة للاستفادة من التدريب المستمر داخل المؤسسة.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستشارات في مجال التعليم الفني و التدريب المهني بما يتناسب مع احتياجات سوف العمل.

الاستراتيجية الثالثة

تحسين شروط وظروف عمل المرأة من خلال التغطية القانونية التي تضمن الحماية الاقتصادية والاجتماعية لها:-

- تطبيق المواثيق الدولية المصادق عليها مثل :- اتفاقية ازالة كافة اشكال التمييز التشريعات والقوانين والقرارات الخاصة بالعمل والتأمينات الاجتماعية.
- تقييم ومراجعة التشريعات والقوانين والقرارات الخاصة بالعمل والتأمينات الاجتماعية.
- وضع التغطية التشريعية للمرأة العاملة في كافة الظروف المحيطة بهذين القطاعين.
- تشجيع وتنظيم مجموعات النساء المهمشات ودوات الاحتياجات الخاصة والعاملات في قطاعات معينة ومناطق جغرافية محددة للحصول على الخدمات الاجتماعية.
- تطبيق تشريعات العمل النافذة بما يضمن ادماة المراة العامة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل دور المرأة في مجالس النقابات العمالية والعمل على زيادة مشاركتها في العمل الجماهيري.

الاستراتيجية الرابعة

رفع الوعي ازاء عمل المراة

لتحقيق هذه الاستراتيجية فان الضرورة تمتني:-

- تحسين نظر المجتمع نحو عمل المرأة واهمية مشاركتها في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية .
- زيادة وعي المأة وتبصيرها بحقوقها وبالتشريعات والقوانين التي تخدمها.
- التوعية بأهمية اجراءات الصحة والسلامة المهنية للمرأة العاملة.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في خلق بيئة مناسبة لعمل المرأة.

اتفاقيات العمل

أصدرت منظمة العمل الدولية اتفاقيات خاصة بالنساء العاملات وهناك اربع اتفاقيات وقعتها بلادنا وهي:

١- اتفاقية رقم (١٠٠ بتاريخ ١٩٥١م) وقعتها بلادنا وهي تتعلق بمساواة الاجوربين النساء و الرجال حين يقومون بالعمل ذاته.

٢- اتفاقية رقم (١١١ بتاريخ ١٩٥٨م) وقعتها اليمن وهي تتعلق بتكافؤ الفرص مثل اللون او الانتماء الديني او العرقي او المنشا الاجتماعي او الراي السياسي.

٣- اتفاقية رقم (١٥٦ بتاريخ ١٩٨١م) وقعتها اليمن وهي تتعلق بالعمال والعاملات ذوي المسؤوليات الأسرية وتنص على ضرورة أن تلحظ الخطط الوطنية بنود واجراءات منذ شانها مساعدة النساء والرجال من ذوي المسؤوليات الاسرية على القيام بمسؤوليا تهم دون تعريض أعمالهم للأذي.

٤- اتفاقية رقم (١٠٣ بتاريخ ١٩٥٢م) وقعتها بلادنا تهدف إلى حماية الأمومة وتتعلق بحقوق أهمها:-

- مساواة الأجور بين العمال والعاملات حين يقومون بالعمل ذاته.
- تأمين تكافؤ الفرص للعاملات والعمال والقضاء على أشكال التمييز.
- منح الإجازات المستحقة للعمال والعاملات.
- تحديد السن الأدني لعمل الأحداث وحظر اسوأ أشكال عمل الأطفال.

وتهدف هذه الاتفاقيات الي ما يلي:-

- الإهتمام بكل ما يجعل العمل كريما عادلا ومتمتعا بمعايير العدل الاجتماعي والمساواة.
- تنظيم العلاقة بين أصحاب العمل وبين العاملين والعاملات معهم
- السعي إلى تحسين أسواق العمل وتكافؤ الفرص لجميع الفئات العاملة وخاصة الفئات المعرضة للغبن مثل النساء والفئات المهمشة والفقيرة.
- السعي إلى تحسين ظروف دخول النساء إلى العمل وتكافؤ الفرص بينهم وبين العمال من الرجال.
- الإسهام في إيجاد حلول للبطالة بصورة عامة.

إهمية توقيع الدول على الاتفاقيات

تلتزم الدول التي تصادق على الاتفاقيات الدولية بتطبيق بنودها ولهذه الاتفاقيات قوة لا تقل شأنا عن قوانين العمل ذاتها.

قوانين واتفاقيات

حقوق وواجبات العاملات والعمال في القوانين اليمنية

هناك العديد من الحقوق الاساسية للعمال والعاملات والموظفين بالساعة او اليوم او بالأشهرأو بالتقطعة أو غير ذلك حسب الاتفاق بين العمال وبين صاحب العمل.

بالإضافة إلى الرجازات الخاصة بالمتزوجات مثل إجازة الولادة والرضاعة والزواج.

والتعويضات والبدلات وهي تغطي ساعات العمل الاضافيه، مكافاه نهاية الخدمة، تعويض عن اصابات العمل الذي قد يتعرض لها العامل او العاملة أثناء تأديتهم العمل او بسببة اضافة الي ماسبق ينطبق على موظفي ومواظفات الدولة مايلي – الترقية ينطبق على الموظفي والموظفات وكذاالمكافآت .

واجبات العاملات والعمال

من أهم الواجبات الأساسية للعمال والعاملات هي:-

- الإلتزام بقوانين العمل وبنود العقد.
- الإخلاص للعمل والحرص على حسن سيره.
- الحوص على جودة المنتج أو جودة العمل المطلوب.
- المحافظة على موقع العمل وسلامة المعدات والأدوات.
- الحفاظ على اسرار العمل وعدم إفشائها بما يضر بمصلحة صاحب العمل أو يضر بالعمل ذاته.

الالتزام بالتقاليد الإجتماعية والأخلاقية في موقع العمل.

- إحترام الرؤساء والرئيسات والزملاء والزميلات إضافة إلى المرؤوسين والمرؤوسات.
- الالتزام بالأعراف الإجتماعية والأخلاقية وإلتزام اللياقة في الكلام والتصرف مع جميع الزملاء و الزميلات.
- واجبات الموظف و الموظفة
- تتمثل واجبات الموظف والموظفة في:-

١- الحرص على أداء العمل بدقة وأمانة وبشعور عال بالمسؤولية وأن يخصص وقت العمل لانجاز الواجبات المناطه بهما واداء الاعمال التي يكلف بها خارة أواقات العمل الرسمي إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك.

٢- المواظبة في العمل واحترام مواعيدة

٣- إحترام المواطنين وبذل أقصى الجهود من أجل تسهيل معاملاتهم وإنجازها على أكمل وجة .

٤- أن ينفذ ما يجسد إليهما من أوامر بدقة وأمانة وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها ويتحمل كل، رئيس مسئولية الأوامر التي تصدر منه.

٥- الحرص على ممتلكات الدولة التي بحوزتهما أو تحت تحرفها وإستخدامها وصيانتها على الوجة الأكمل.

٦ الحفاظ على كرامة الوظيفة والابتعاد عن كل ما من شانه و التقليل من قيمتها والاحترام لها اثناء أوقات العمل وخارجها.

٧- العمل بإستمرار على تنمية معار فهما وكفاءاتها المهنية والثقافية وزيادة كفاءة أدائهما كما يلزم بتدريب وتطوير مهارات الموظفين.

٨- التنفيذ الواعي للمعاملات والاجراءات المتعلقة بوظيفتهما وعدم التباطؤ فيها وخاصة في النواحي التي تدتب على الدولة خسائر و تكاليف أو عباد مالية.

واجبات صاحب العمل

واجبات صاحب العمل عديدة اهمها:

١- دفع الاجر المتفق عليه.

٢- الالتزام بقوانين العمل التي تضمن حقوق العاملين والعاملات لدية.

٣- الالتزام ببنود عقد العمل الذي يوقعة مع العمال والعاملات.

٤- منح التأمينات والاجازات والالتزام بشروط السلامة المهنية و العمل العادل الكريم.

المرأة والإعلام

تم إنشاء إدارة عامة للمراة في وزارة الإعلام تديرها إمراة

إزداد عدد الصحف المختصة بقضايا النساء من ثلاث صحف إلى خمس

رغم تزايد الانشطة والبرامج الاعلامية التي أخذت تروج لمفاهيم النوع الاجتماعي في الاعوام الاخيرة ظلت الصورة النمطية للمراة تفرض نفسها في التعاطي الاعلامي اجمالاً مع قضايا المراة، مع ان دور الاعلامية اليمنية في صياغة مضامين المادة الاعلامية ذات التاثير الفعلي والمباشر على المتلقي بدأ يظهر تدريجياً في مواقع وبرامج محدودة، مثل برنامج الاسرة اليومي وبرنامج قضايا أسرية الاسبوعي الذي يذاع من قبل إذاعة صنعاء وفي الكثير من الكتابات في الصحف الحكومية والأهلية والحزبية، ١٤ أكتوبر تقدم ما ورد في تقرير وضع المراة ٢٠٠٦م الصادر عن اللجنة الوطنية للمراة بهذا الخصوص.

قضايا المراة في الإذاعة والتلفزيون

خلال العاملين الماضيين كان التحسن الكمي والنوعي للبرامج المواجهة للمراة قد تركز حول القضايا المتعلقة بالتعليم والصحة الانجابية والعمل والمشاركة السياسية ويظهر التحسن عموماً من خلال ارتفاع معدل برامج المراة و الاسرة ليصل الي ٨٠٢ ساعة عام ٢٠٠٥م بعد ان كان ٤٢٦ ساعة عام ٢٠٠٠ م واجمالا ارتفعت نسبة بث البرامج الخاصة بالمراة من ١,٤ ٪ الي ١,٨ ٪ خلال نفس الفترة أما الاساس الذي ارتكز عليه التحسن النسبي في التعاطي مع قضايا المراة ابتداء من عام ٢٠٠٥م فهو خطة الاعلام للإذاعة والتلفزيون لنفس العام، التي احتوت بنوداً هامة وأكثر وضوحا وتحديداً للاهداف التي ينبغي ان تكون محوراً لاهتمام الإعلاميين في سعيهم للتوعية والتنوير بحقوق المراة ومفاهيم النوع الاجتماعي.

ومن أبرز تلك الاهداف:-

- التوعية بالاسس الشرعية و القانونية لحق وحرية المرأة في الاضطلاع بمختلف مهمات البناء الاقتصادي و الاجتماعي وبأهمية مناهضة كافة أشكال التمييز التي تتعرض لها المراة وتمكين المراة من المشاركة الفاعلة في التنمية الشاملة.
- التوعية بمخاطر انتشار الأمية وبأهمية وسبل مكافحتها و الوقوف أمام معوقات تعليم الفتاة.
- التوعية بمتطلبات السلوك الانجابي السليم ونشر ثقافة صحية معززة لاهداف السياسات السكانية.
- دعم حق المرأة في شغل الوظيفة العامة على قدم المساواة مع الرجل وفي رفع قدراتها التأهيلية والحصول على فرص كافية للتدريب.

قضايا المراة في الصحافة المقروءة

ازداد عدد الصحف المختصة بقضايا النساء من ثلاث صحف الي خمس، وتزايد عدد الصحف الرسمية والاهلية التي تفرد صفحات خاصة بالمراة لتناول قضايا تنموية كمشاركة المراة في الحياة العامة، او صفحات تهتم بالتوعية في مجال الصحة الإنجابية، وازداد إهتمام الصحف بقضايا المرأة في المناسبات الوطنية والعالمية ذات العلاقة.

البرنامج العام للإعلام والاتصال السكاني

قام البرنامج بتنفيذ عدد من البرامج الاعلامية السكانية التي شملت موضوعات مثل وفيات الامهام تعليم الفتاة، النمو السكاني، النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية للمراة وقد وصل زمن البث لهذه البراممج الي ٣٩١٦٥ دقيقة في الاذاعة و ٩٠٧٨ دقيقة في التلفزيون خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٥م كما بلغ عدد الموضوعات المنشورة في الصحف الرسمية والأهلية عن المراة ٢٤٦٠ موضوعاً

الدور الاعلامي للجنة الوطنية للمراة

تمارس اللجنة الوطنية للمرأة من خلال ادراة الإعلام والمعلومات فيها دورا تنسيقيا مهما مع مختلف رسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية فى الشئون المتعلقة بقضايا وتقدم الدعم الفني والاستشارى اللازم فى هذا المجال ، ومن ضمن الحملات التى تنفذها اللجنة مع شركائها هي الحملات المتعلقة بمخاطر الزواج المبكر ومناصرة حقوق المرأة في التعليم والصحة والمشاركة السياسية وإدماج النوع الاجتماعي فى الموازنات العامة والقطاعية .

وضمن جهود اللجنة في إنشاء وتفعيل الاليات المؤسسية المعنية بقضايا المرأة فى وزارة الاعلام تم إنشاء إدارة عامة للمرأة فى الوزارة تديرها امراة ، وانشاء إدارتين فى قطاعي التلفزيون والإذاعة تديرها إمراتان ، وتعيين إمرأة فى مؤسسة الجمهورية للصحافة كمديرة للشئون الإدارية .

تدريب الاعلاميات

قامت المؤسسة الإعلامية التابعة لوزارة الاعلام بتدريب (٥٨٥) موظفا فى المؤسسة خلال الاعوام ٢٠٠-٢٠٠٥م وهي دورات فى الجوانب الهندسية والفنية البرامجية والادارية كما قامت المؤسسة بابتعاث (٣٥) موظفا وموظفة للدراسة بالخارج والتاهيل الاكاديمي فى مختلف التخصصات ، منها هندسية واعلامية ولغات . وفي الدراسة التى اعدها منتدى الاعلاميات حول اوضاع الاعلاميات ومعوقات الممارسة المهنية لعام ٢٠٠٥م اتضح ان حوالي ٤٨,٦١ ٪ من الاعلاميات حصلن على دورات تدريبية مختلفة ، لكن ١٦٥ فقط من تلك الدورات كان فى فنون التحرير والاعداد الاعلامي .

كما اقامت المؤسسة العامة للاذاعة والتلفزيون ندوة لرفع وعي المواطنين بالحريات وحقوق الانسان فى الاعلام الاذاعي والتلفزيوني ، واستهدفت تنمية الحريات السياسية والمدنية والخاصة والشخصية وحقوق المراة ، وشاركت فيها اللجنة الوطنية للمراة . اضف الى ذلك ما قامت به اللجنة الوطنية للمراة من تنفيذ ١٥ دورة تدريبية حول النوع الاجتماعي شارك بها عدد من الاعلاميين والاعلاميات .

قاعدة بيانات خاصة بالمراة والاعلام

انشات اللجنة الوطنية للمراة منذ عام ٢٠٠٣م قاعدة للبيانات عن المرأة ومن ضمنها قاعدة بيانات خاصة بالمرأة والإعلام تحتوى على الاتي :

المرأة فى موقع صنع القرار فى وزارة الإعلام والمؤسسات التابعة لها ، عدد النساء العاملات في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون ، نسبة بث برامج المرأة فى الإذاعة والتلفزيون ويتم كل عام تحديث هذه البيانات بعد تجميعها من المؤسات المعنية بذلك .

أخي المواطن:
البحر خلال موسم الأعاصير لا يرحم ولا يعرف سباح ماهرأو غواص . . فالرياح أقوى والموت أسرع
الأمن البحري